كنحو فالموت وان خالف طول المخرج كذلك على الراجح وجزم جمع بعدم الرفع
فيحل له المحرم اما لا حتى يصل الى اداني الرفق قولان قال في زيادة الروضة
الاظهر الحل ولا يشترط فيما يحل منه تيقن وقوعه بل يكفي عليه الظن فاذا انتهى الى الحالة التي يباح له فيها الاكل فماذا يأكل ما لا يأكل ما يتيقن
به الرفق فلا خلاف في ذلك ولا يحل له الزيادة على الشبع بلا خلاف وفي حل
الشبع اقوال اظهرها ان كان قريبا من العمران لم يجز والا جاز وما رجح
الفعال وكثير من الاصحاب المنع ورجح الروياني وغيره الحل كما اطلقه بخلاف
اكثرهم وفصل الامام والغزالي تفصيلا حاصله ان كان في باديه وخاف ان
ترك الشبع ان لا ينقطع او يهلك وجب القطع بأكله بقطع وان كان في البلد
وتوقع الحلال قبل عود الضرورة وجب القطع بالاقتصار على سد الرمق
وان كان لا يظن حصول الطعام حلالا وامكنه الرجوع الى المحرم مرة اخرى
ان يجد الحلال فهو موضع الخلاف وقد اختلف ترجيح الشيخين في ذلك
والاول قاله بأنه ما يسد الرمق لانه بعد سد الرمق غير مضطر
قال السدي في قوله تعالى ولا عاد اي لا يستبقي الى حد الشبع ومن قال
بالشبع علل بانه طعام حاز منه ما يسد الرمق فجاز كالشبع كالمذكى
والاحوط ايراعاة ابتداء الاكل دون استدامته وكان فقد طول الحرم
عده الاستمتاع بالنكاح الامة دون استدامته وعلى هذا فليس المراد بالشبع
ان يمتلئ حتى لا يبقى للطعام مساغ فان هذا حرام بلا خلاف ولكن المراد ان
يأكل حتى يسكن سورة الجوع بحيث لا ينطلق عليه اسم جائع واعلم ان
الرافعي جزم في الشرح بما قدمه الامام والغزالي وهذا ان يزود من الميتة
ان لم يرج الوصول الى الحلال فله التزود وان رجا فيه خلاف الاصح في انه

للمدين

المهذب وزيادة الروضة الى هنا والله اعلم قال ويباح ان حل لان
بكاح السمك والجراد قال الرافعي ثلاثة اقسام الاول ما لا يؤكل
ميتته وذكره سوا القسم الثاني حيوان بري ولا يحل ميتته فهذا
لا يحل الا بالتذكية للمضطر على ما مر القسم الثالث حيوان مائي لا يحل
ميتته وهو السمك والمراد ما يختص بحديث ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام
قال احلت لنا ميتتان الحوت والجراد رواه ابن ماجه لكن باسناد ضعيف
لاجل عبد الرحمن ابن زيد ابن اسلم وان كان الحاكم قال في مستدركه ان زيد
هو في سنده هذا حديث صحيح الاسناد نعم قال البيهقي وغيره اراد
في معنى السمك وسيأتي للسمك قوله تعالى احل لكم صيد البحر وهو ما اكل
السمك اصغار اذا شويت ولم يشق بطنها ولم ينزع ما فيها وجهان صحح جماعة
التحريم بسبب ما في الجوف فانه نجس وتنجس بالبلوى به ووجه الجواز مشقة
تتبعها قال الرافعي في المساحة جرى الدارمي وبكره ذبح السمك الا ان يكون
كبيرا فيشق ذبحه في الاصح راحته ولو ابتلع سمكة حية او قطع فلذة منها
لم يحرم فرع يحرم اتلاف الجراد والسرطان والسلحفاة والله اعلم قوله صاد
سمكا في بحر ثم هرب على الدوام فنظران كانت مقدوره فالذي رجحه
الامام انها كالمأخوذة بطريقة على ما مر في اللقطة والله اعلم قال وصيده
سنة الاضحية بشهد ابن ايام بعيد وايام التشريق والاصل فيها
قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير الآية وقوله
تعالى فصل لربك وانحر وغير ذلك وهي سنة موكدة ينبغي لمن قدر عليها
ان يحافظ عليها وذهب مالك الى وجوبها وقال ابو حنيفة تجب على المقيم
بالبلد الموسر والموسر الذي يملك نصابا ودعوى الوجوب ممنوعة بالسنة
الشريفة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)